إن عملية تحديث طرق التسيير هتدف أساسا إبل التحكم يف اختيار أفضل أدوات التسيير من أجل تحقيق وبقاء أي مؤسسة واستمرارها مرهون بكفاءة أدائها عامة والأداء املايل خاصة، هذا الأخرى الذي تطور مفهومه خالل العقدين الأخرين تطورا ملحوظا، ولقد كان هذا التطور من امستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات املتزايدة اليت تواجه امؤسسات، وكذا بالتقدم التكنولوجي اهلائل خاصة يف جمال تكنولوجيا الإنتاج واملعلومات، املائقة، ازدياد وأضحى النمو الاقتصادي، مبالهة تلك التحديات. وإن من أهم الصعوبات اليت تواجه امؤسسة الاقتصادية اجلزائية يف ظل التحول حنو اقتصاد السوق يتمثل يف تحقيق توازها املايل، باعتباره الشرط الوحيد الذي يضمن هلا البقاء والاستمرارية وبدون العتماد على مساعدات الدولة، حيث تعاین هذه امؤسسات من خلل يف تسيير خزینتها سواء من حيث تطوير املائق والئمظمة اليت